



الفصل الأول

الإطار العام للدراسة



الفصل الأول الإطار العام للدراسة

أولاً: مقدمة الدراسة:

تعتبر إدارة المخاطر جزء لا يتجزأ من أنشطة المنشأة وعنصر هام لتحقيق أهدافها الاستراتيجية والمساهمة بصورة فعالة في تدعيم جميع قرارات أعمال المنشأة من خلال النهج التنظيمي لمواجهة المخاطر (Hawkins, 2014, p. 28)، حيث يجسد ذلك حقيقة رئيسية هي اعتبار إدارة المخاطر أمراً هاماً في عالم المال ودوراً حاسماً في تفعيل استراتيجية المنشآت في ظل الواقع الحالي للأسواق المالية الذي يتميز بالاضطراب وتقلب الأسعار، والتصاعد المستمر في المخاطر التي تتحملها المنشآت، مما ينعكس إلى أهمية تدعيم القرارات التي تتخذها المنشأة لإدارة هذه المخاطر ومعرفة مدى تأثيرها الهام على الأداء المالي واتخاذ قرارات الاستثمار في المنشآت.

وتعد إدارة المخاطر بمثابة رؤية متكاملة للمدراء الماليين في المنشآت من خلال تحقيق حافز للمساهمين بزيادة استثماراتهم، والعمل على زيادة كفاءة أسواق المال وتوفير القرارات الاستثمارية وتعزيز أرباح الأسهم في المنشأة.

لذا انطلاقاً من الدور الهام الذي تؤديه إدارة المخاطر وتأثيرها على زيادة قيمة أرباح أسهم المنشأة والمساهمة في تحقيق كفاءة أسواق المال من خلال ارتكاز المنشآت على أنظمة قوية لتقييم إدارة المخاطر تعمل على زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق المالية " (WWW. BUSINESSWORLD.COM)، حيث أن المنشأة تتوقف استثماريتها على قدرتها في كفاءة إدارة المخاطر بها، والتي تنعكس على فعاليتها في تحسين قيمة المنشأة وكيفية العمل على ارتفاع أسهمها لصالح المساهمين في ظل تفعيل استراتيجيات إدارة المخاطر التي تساهم في خلق قيمة وأداء متميز للمنشآت المالية والعمل على اتخاذ القرارات السليمة التي تؤدي لمزيد من الثقة للمستثمرين بزيادة ربح الأسهم ورفع كفاءة الأسواق المالية.

وعليه فإن الباحثة تسعى من خلال هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أثر فعالية إدارة المخاطر على ربح السهم كخطوة هامة، لتنشيط سوق المال.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

إن تفاقم المشاكل والمخاطر التي تتعرض لها المنشآت قد أدى إلى زيادة الحاجة إلى إدارة المخاطر، فهي لا تشكل عائقاً أمام المنشآت لتنفيذ أهدافها الاستراتيجية والعمل على تحسين أدائها وذلك عن طريق "إنشاء برنامج فعال لإدارة المخاطر Enterprise Risk Management (ERM) يتم من خلاله وضع أفضل الحلول لمواجهة المخاطر على المدى الطويل والعمل على زيادة قدرة الأعمال التجارية للمنشأة" (O'Rourke M. , 2013, p. 1)، في ظل العديد من المخاطر التي تؤثر على أرباح الأسهم في سوق المال ومن هذه المخاطر (المخاطر المالية، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر سعر الفائدة، ومخاطر السوق، ومخاطر تقلبات أسعار الصرف، ومخاطر تخفيض التصنيف الائتماني).

حيث نجد في الواقع العملي أن هذه المخاطر تواجه أداء المنشأة المستقبلي وتؤثر على اتخاذها للقرارات الاستثمارية بالكفاءة المطلوبة، ومن بين هذه المخاطر على سبيل المثال كيفية إدارة مخاطر أسعار الفائدة التي تؤثر على النمو المالي للمنشآت من خلال اعتبارها عاملاً رئيسياً لتخفيض أعباء القروض والاقتراض وعنصر هام لتمويل المنشآت والمشاريع الصناعية وزيادة الاستثمار، أيضاً التعرض لمخاطر تقلبات أسعار الصرف والتي تعبر عن التغير المستقبلي لقيمة العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية، حيث أنه من خلالها يخشى المستثمرون أن تؤدي مخاطر تقلبات سعر الصرف إلى انخفاض أسعار العملة، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف المشروعات الاستثمارية، ويعكس عن عدم الاستقرار المالي، بالإضافة أيضاً التعرض للمخاطر التشغيلية والتي من أمثلتها (تعرض الحسابات لمعاملات غير سليمة من الموظفين، التعرض لعمليات السرقة، التعرض لعمليات التزوير، القيام بممارسات محاسبية خاطئة مثل الرشاوى، إساءة استخدام المعلومات السرية الخاصة بالمنشأة) مما يتطلب من المنشأة العمل على مواجهة المخاطر التي تتعرض لها، حتى تستطيع تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

ويمكن عرض مشكلة الدراسة من خلال الاستفسارات التالية:

- (١) ما مدى تأثير مخاطر أسعار الفائدة على ربح السهم لتنشيط سوق المال؟
- (٢) ما مدى تأثير مخاطر تقلبات أسعار الصرف على ربح السهم لتنشيط سوق المال؟
- (٣) ما مدى تأثير المخاطر التشغيلية على ربح السهم لتنشيط سوق المال؟

ومن خلال الاستفسارات السابقة ترى الباحثة أن مشكلة الدراسة تنحصر في:

- مدى تأثير إدارة المخاطر في مواجهة عدم الشفافية في صنع قرارات المنشأة، ومن ثم صعوبة الوصول لكفاءة أسواق المال، وبالتالي عدم التحكم في ربح السهم.
- كيفية التصدي للمخاطر من خلال تفعيل إدارة المخاطر وبصفة خاصة كيفية إدارة مخاطر أسعار الفائدة وإدارة مخاطر تقلبات أسعار الصرف وإدارة المخاطر التشغيلية بكفاءة وإتقان لزيادة الثقة لدى المساهمين والمستثمرين.

ثالثاً: الدراسات السابقة:

فيما يلي عرض للدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة:

جدول (١-١) تحليل الدراسات السابقة

بيانات الدراسة	الهدف	الاساليب المستخدمة	النتائج	التوصيات
(Stutz, 2008) " Risk Management Failures: What are they and when do they happen?"	هدفت الدراسة إلى: التعرف على تحليل المخاطر المجهولة التي توجه المؤسسات، وإبراز دور مدير المخاطر حول كيفية استخدام طرق ومقاييس لإدارة المخاطر.	قامت الدراسة باستخدام مقياس القيمة المعرضة للخطر	توصلت الدراسة إلى أن إدارة المخاطر تحقق مزايا تنافسية للمؤسسات وتؤكد على أن تقييم إدارة المخاطر (ERM) بكفاءة يمثل التقدير الأمثل لتكلفة رأس المال وإدارة المخاطر في المنشأة.	توصى الدراسة: بأهمية أن يتسم مدير المخاطر بخبرة تمكنه من فهم جيد لتوزيع الأسهم والحفاظ على رأس مال المنشأة، وتوصى أيضاً بضرورة قيام المساهمين بمراجعة تقارير مديري المخاطر لتفادى التقييمات الخاطئة للمخاطر.
(Phillips, 2010)	هدفت الدراسة إلى:	استخدمت الدراسة	توصلت الدراسة إلى أن تفعيل نظام إدارة	توصى الدراسة:

بيانات الدراسة	الهدف	الاساليب المستخدمة	النتائج	التوصيات
"The value Of Investing In Enterprise Risk Management"	التعرف على أثر إدارة المخاطر في شركات التأمين الأمريكية ومدى تأثير الشركات التي لديها إدارة متخصصة في إدارة المخاطر لتقييم قيمة المحفظة.	نموذج تحليل الانحدار وكانت متغيرات الدراسة على النحو التالي: المتغير التابع قيمة المنشأة المتغيرات المستقلة مدير المخاطر لجنة المراجعة مجلس الإدارة المدير المالي المدير التنفيذي.	المخاطر يؤدي إلى تحقيق أعلى كفاءة بين التكلفة والعائد بالإضافة أيضاً فقد أكدت الدراسة أن وجود فريق لإدارة المخاطر أو CRO يساعد على جمع وتحليل المعلومات حول إعداد تقارير المخاطر وتقديمها لمجلس إدارة المنشأة.	بضرورة وجود إدارة متخصصة في إدارة المخاطر للمنشآت وأيضاً يجب العمل على تدعيم الثقة بين مديري المخاطر والمدراء الماليين لإعداد تقارير ذات كفاءة لتقييم التكاليف والعائد.
(Akbari & Mohammad, 2013) " A Study of the Effects of Leverages Ratio on Systematic Risk based on the Capital Asset Pricing Model Among Accepted Companies in Tehran Stock Market "	هدفت الدراسة إلى فحص وتقييم العلاقة بين المخاطر المنتظمة (بيتا) وتقدير عوائد المحفظة المالية وكيفية استخدامها لتحديد السعر المناسب للأسهم.	استخدمت الدراسة: نموذج الانحدار الخطى ومعامل بيرسون لقياس العلاقة بين نسبة الرافعة المالية والمخاطر المنتظمة على أساس نموذج تقييم الأصول الرأسمالية وكانت المتغيرات على النحو التالي: المتغير التابع المخاطر المنتظمة المتغيرات المستقلة الرافعة المالية الرافعة التشغيلية الرافعة المالية المركبة.	توصلت الدراسة إلى: تدعيم إدارة المخاطر للشركات المدرجة في البورصة من خلال نشر المعلومات والبيانات المالية للفترات مختلفة على مواقع الإنترنت لتسهيل وصول المعلومات للمساهمين والمستثمرين والمساعدة بالتنبؤ بعوائد الأسهم والمخاطر بشكل أفضل، كما أكدت الدراسة على أهمية إدارة المخاطر المنتظمة للقرارات الاستثمارية.	توصى الدراسة: بضرورة التوجيه والاهتمام بدراسة المخاطر المنتظمة وضرورة قيام المنشآت ببرامج تدريبية حول كيفية إدارة المخاطر لتزويد من معرفة المساهمين والمستثمرين لأهم المخاطر التي تتعرض الأسهم.

بيانات الدراسة	الهدف	الاساليب المستخدمة	النتائج	التوصيات
(Nafooti, Sharifi, Shomali, Pasandeh, Tadrissi, & Yousefi, 2013) ' Factors Affecting Risk And Return Of Financial Stocks In Stock Exchange	هدفت الدراسة إلى تحديد أهم العوامل التي تؤثر على أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية البورصة. كما تهدف إلى إبراز دور الاسواق المالية كدور هام في تحقيق النمو الإقتصادي.	استخدمت الدراسة نموذج CAPM لدراسة العلاقة بين عوامل الخطر وعوائد الأسهم في بورصة طهران. وكانت مستغيرات الدراسة على النحو التالي: المتغير التابع -المخاطر المنتظمة بينما المستغيرات المستقلة: -الرافعة المالية للشركة. -حجم الشركة.	توصلت الدراسة إلى أنه يعتبر حجم المنشأة من العوامل الداخلية الهامة للمنشآت التي تؤثر على كفاءة وربحية أسهمها وأكدت الدراسة على أهمية تنويع الأصول وشراء مجموعة متنوعة من الأسهم لحفض المخاطر وزيادة العائد كما توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية بين الرافعة المالية والمخاطر المنتظمة.	توصى الدراسة: بزيادة اهتمام الشركات على تنوع أنشطتها لتتمكن من زيادة ربحيتها كما توصى الدراسة بأهمية دور الثقافة الاقتصادية في مواجهة مخاطر الأسهم والمساهمة في السيطرة عليها.
(شاهين و صباح، ٢٠١١) "أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني"	هدفت الدراسة إلى: التعرف على وضع إطار متكامل يوضح أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، كما هدفت الدراسة إلى إبراز دور الإجراءات والسياسات المصرفية لإدارة المخاطر تحقيقاً للأمان المصرفي.	قامت الدراسة باستخدام أسلوب التحليل الإحصائي وكانت مستغيرات الدراسة متمثلة على النحو التالي: المتغير التابع درجة الأمان المصرفي المتغيرات المستقلة مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر رأس المال ومخاطر العائد على الأصول.	توصلت الدراسة إلى: أن هناك علاقة إيجابية بين معدل العائد على الأصول ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر الائتمان ومخاطر رأس المال وبين درجة الأمان المصرفي وكما توصلت الدراسة إلى ضرورة تطوير ثقافة التعامل في الإدارة المصرفية ومتابعة التطوير المستمر للضوابط الرقابية والمصرفية اللازمة لضمان حسن إدارة المخاطر.	توصى الدراسة: بأهمية الاهتمام بإدارة مخاطر الائتمان لدى أثرها على نمو البنك واستقراره وتوصى الدراسة بضرورة وجود إطار متكامل وفعال لإدارة المخاطر في كل مصرف بحيث يغطي جميع المخاطر التي يتعرض لها البنك ويتم من خلال وجود أنظمة لإدارة المخاطر وإجراءاتها بما يتلاءم مع التغيرات المستمرة في الأعمال المصرفية.

بيانات الدراسة	الهدف	الاساليب المستخدمة	النتائج	التوصيات
(مصطفى، ٢٠١٢) " التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية "	هدفت الدراسة إلى: توضيح مدى أهمية إدارة المخاطر المتزايدة بالنسبة للمهتمين بالاستقرار المالي في المجالات الاستثمارية كما تهدف الدراسة لمعرفة المخاطر المصرفية حسب لجنة بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية.	الدراسة نظرية	توصلت الدراسة إلى أهمية وضع سياسات وإجراءات كافية لإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، كما توصلت الدراسة إلى تعزيز إدارة المخاطر كعملية متكاملة وشاملة من خلال تأهيل العاملين بها وأيضاً تفعيل نظم ضبط الرقابة الداخلية لها وتنويع استثمارات وأدوات التمويل المختلفة لتقليل المخاطر وزيادة الأمان.	توصى الدراسة: بتنوع الاستثمارات وأدوات التمويل لتقليل المخاطر وزيادة الأمان وجذب المدخرات، وضرورة تفعيل إدارة المخاطر في المنشأة وتأهيل العاملين بها. وأيضاً توصى بتوفير أدوات مناسبة لمعرفة وتحديد المخاطر وأيضاً تفعيل نظم ضبط الرقابة الداخلية.
(صقر، ٢٠١٤) " تقييم استراتيجية إدارة المخاطر بالبنوك في ضوء مقررات لجنة بازل "	هدفت الدراسة إلى: وضع إطار فاعل لتطبيق استراتيجية إدارة المخاطر بالبنوك المصرية تتوافق في ضوء مقررات لجنة بازل كما تهدف للتعرف على مدى إدراك المديرين بالبنوك محل الدراسة لأهمية تطبيق استراتيجية إدارة المخاطر.	المتغير التابع مقررات لجنة بازل المتغيرات المستقلة - استراتيجية إدارة المخاطر مع معيار متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان. - استراتيجية إدارة المخاطر مع معيار متابعة السلطات الإشرافية لكفاية رأس المال. - استراتيجية إدارة المخاطر مع معيار انضباط السوق الإفصاح والشفافية.	توصلت الدراسة إلى أن البنوك الحكومية تواجه تحدي هام لتطوير أنظمتها واستراتيجيتها لمواجهة التطورات الجديدة من تطبيق مقررات لجنة بازل وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن التطبيق الفعال لتطوير استراتيجية إدارة المخاطر في ضوء مقررات لجنة بازل للبنوك التجارية المصرية يرفع من كفاءة إدارة مخاطر الائتمان، ويعمل على تطوير وتهيئة المناخ المناسب لإدارة مخاطر السوق.	توصى الدراسة: بضرورة قيام البنوك التجارية بتطوير استراتيجية إدارة المخاطر في ضوء مقررات لجنة بازل والعمل على رفع كفاءة إدارة مخاطر الائتمان، وأيضاً توصى الدراسة بأهمية تطوير وتهيئة المناخ المناسب لإدارة مخاطر التشغيل، تطوير نظم إدارة مخاطر السوق.

بيانات الدراسة	الهدف	الاساليب المستخدمة	النتائج	التوصيات
		- استراتيجية إدارة المخاطر مع معيار متطلبات رأس المال لمخاطر السوق. - استراتيجية إدارة المخاطر مع معيار متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل.	التشغيل ونظم إدارة مخاطر السوق وزيادة درجة الإفصاح والشفافية وتطوير نظم الرقابة والإشراف على معدل كفاية رأس المال.	

التعليق على الدراسات السابقة:

ترى الباحثة أن أهم ما ركزت عليه تلك الدراسات ما يلي:

- لقد تناولت دراسة (Phillips, 2010) أهمية دراسة إدارة المخاطر في المؤسسة وخاصة في شركات التأمين، وتشير الباحثة أن الدراسة أشارت فقط على حقيقة هامة تتمثل في أن التأكيد على أهمية تحسين جمع وتحليل المعلومات المقدمة لمديري الشركات حول المخاطر الحالية والمستقبلية، مما يساعد على تدعيم تقارير CEO, CFO.

- في حين تشير الباحثة أنه تم التعرف على الاهتمام بدراسة إدارة المخاطر المنتظمة وتقدير عوائد المحفظة المالية من خلال معرفة نسبة الرافعة المالية والمخاطر النظامية على أساس رأس المال في ظل استخدام نموذج تسعير الأصول بينما لم تتناول الدراسة أثرها على ربحية الاسهم كما جاء بدراسة (Akbari & Mohammad, 2013).

- وأيضاً تؤكد الباحثة أن هناك بعض الدراسات التي ركزت على العوامل التي تؤثر على مخاطر الأسهم كما جاء بدراسة (Nafoti, Sharifi, Shomali, Pasandeh, Tadrissi, & Yousefi, 2013) التي حولت التعرف

على مخاطر الأسهم والعوامل المؤثرة فيه بالإضافة إلى توضيح العلاقة بين الرافعة المالية وحجم المنشأة ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية الباحثة أن الدراسة لم تتطرق إلى أهم المخاطر التي تواجه المنشأة.

- فى حين جاءت دراسة (شاهين و صباح، ٢٠١١) توضح دور إدارة المخاطر الفعالة فى البنك والاهتمام بإدارة مخاطر الائتمان ومدى أثرها على نمو البنك واستقراره وضرورة وجود إطار متكامل وفعال لإدارة المخاطر.

- وعلى الجانب الآخر تشير الباحثة أن دراسة (مصطفى، ٢٠١٢) اقتصرت على تطبيق إدارة المخاطر في المؤسسات لتعزيز إدارة المخاطر كعملية متكاملة وشاملة من خلال تأهيل العاملين بها، وبناء وتفعيل نظم ضبط الرقابة الداخلية لها وتنويع استثمارات وأدوات التمويل.

- بينما تشير الباحثة أن دراسة (صقر، ٢٠١٤) اعتمدت على أهمية رفع كفاءة إدارة مخاطر الائتمان من خلال المقارنة بين البنوك الحكومية والبنوك الأجنبية، ووضع استراتيجية لإدارة المخاطر بالبنوك المصرية ولم تتطرق الدراسة إلى العديد من أنواع المخاطر الأخرى.

ومن خلال الدراسات السابقة اتضح للباحثة أن هذه الدراسات لم تركز على اختبار متغيرات الدراسة، وعليه فقد قامت الباحثة من خلال الدراسة الميدانية بمحاولة اختبار تلك المتغيرات التي لم يراعى إدراجها فى الدراسات السابقة، والتي قد تم عرضها تفصيلاً فى الدراسة الميدانية.

- لذا ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أن الباحثة قد ارتكزت بصفة أساسية على محورين:

المحور الأول: وهو التعرف على أثر فعالية إدارة المخاطر على ربح السهم، أما المحور الثاني: يتمثل فى ارتباطها بعلاقة تكاملية بين إدارة المخاطر وسوق المال.

- لذلك قد جاءت هذه الدراسة استكمالاً لما سبقها في الوقوف على أثر فعالية إدارة المخاطر وأثرها على ربح السهم لتنشيط سوق المال.

رابعاً: أهداف الدراسة:

- (١) التعرف على أثر إدارة المخاطر في تحسين عملية السيطرة على أرباح الأسهم والعمل على تحقيق كفاءة أسواق المال.
- (٢) توضيح أثر إدارة المخاطر في رفع الميزة التنافسية بين المنشآت لزيادة ثقة المساهمين والمستثمرين.
- (٣) إبراز دور إدارة المخاطر لتحقيق زيادة الكفاءة التشغيلية والربحية.

خامساً: أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من خلال التالي:

الأهمية العلمية:

تزويد الفكر المحاسبى بمجال بحثى يركز على تفعيل دور إدارة المخاطر للوصول المنشأة الى أقل تكلفة ممكنة، والحفاظ على الربحية المستقبلية لتوفير الشفافية الإستثمار وتدعيم أسواق المال وتعزيز التصنيف الائتماني للمنشآت والتأكيد على أن إدارة المخاطر لها تأثير إيجابياً على مدى جودة الإفصاح في تدعيم تقارير CFO CEO من خلال تحقيق أعلى كفاءة فى الإيرادات وتحسين أداء أسواق المال.

الأهمية العملية:

تكتسب هذه الدراسة أهمية من خلال العمل على زيادة وعى المستثمرين والمنشآت بإدارة المخاطر وكيفية معرفة أسس ومتطلبات ومقومات تحسين ثقافة معرفة وفهم المخاطر فى المنشأة.

سادساً: فروض البحث:

تسعى الباحثة من خلال تلك الدراسة الى اختبار صحة، أو عدم صحة الفروض الآتية:

- **الفرض الاول ف ١:**
"لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين إدارة مخاطر سعر الفائدة وربح السهم".
- **الفرض الثاني ف ٢:**
"لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين إدارة مخاطر تقلبات أسعار الصرف وربح السهم".
- **الفرض الثالث ف ٣:**
"لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين إدارة مخاطر التشغيلية وربح السهم".

سابعاً: حدود الدراسة:

تناولت الدراسة تأثير الدور الذى تقوم به إدارة المخاطر بهدف زيادة ربح الأسهم، للمنشآت وكفاءة أسواق المال وقد اكتفت الباحثة لخدمة أغراض الدراسة التطرق إلى ما يلي:

- ١- معرفة أثر إدارة المخاطر على تقلبات معدلات الفائدة في الأسواق المالية وتأثيراتها على الأسهم.
- ٢- التطرق لمعرفة أثر مخاطر تغيرات أسعار الصرف لتحسين استراتيجية الاستثمار فى المنشأة وتعظيم ربحها.
- ٣- التعرف على أثر إدارة المخاطر التشغيلية فى المنشآت للعمل على خفض التكاليف وتخصيص رأس المال والحفاظ على الربحية المستقبلية، وقد اقتصرَت الدراسة على جميع الشركات المدرجة في البورصة المصرية وفقاً لمؤشر EGX100.

ثامناً: منهجية الدراسة:

- اعتمدت الدراسة على استخدام كل من المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، وذلك على النحو التالي:
- **المنهج الاستقرائي:** قامت الباحثة باستخدام المنهج الاستقرائي، حيث يتم من خلاله استقراء جوانب المشكلة محل الدراسة، وذلك بالاعتماد على الكتب

العلمية والمقالات والأبحاث المنشورة والدوريات العربية والأجنبية التي تناولت أثر فعالية إدارة المخاطر على ربح السهم لتنشيط سوق المال، كما سيتم التطرق إلى بعض الدراسات التي تناول أدوات إدارة المخاطر لتحقيق الاستثمار المالي وتدعيم كفاءة أسواق رأس المال وربح السهم والمساعدة في تقييم الربحية، وذلك بهدف إنشاء إطار نظري متكامل لقياس أثر فعالية إدارة المخاطر على ربح السهم لتنشيط سوق المال.

- **المنهج الاستنباطي:** من خلاله قامت الباحثة باختبار فروض الدراسة، وذلك من خلال الدراسة الميدانية والتي اعتمدت على قائمة استقصاء وزعت على مجتمع الدراسة، وتحليل الإجابات التي يتم الحصول عليها من المستقصى منهم واستخلاص النتائج وتحليلها لكي يتم اختبار الفروض.

تاسعاً: خطة الدراسة:

تحقيقاً لهدف الدراسة قامت الباحثة بتقسيم محتويات الدراسة على النحو التالي:

الفصل الأول: الذي يتناول الإطار العام للدراسة.

الفصل الثاني: الذي يتناول الملامح العامة لإدارة المخاطر، وقد قسم إلى:

المبحث الأول: إدارة المخاطر (المفهوم - الأهداف - المبادئ).

المبحث الثاني: إدارة المخاطر (التصنيف - القياس)

المبحث الثالث: دور آليات حوكمة الشركات في ضبط إدارة المخاطر.

الفصل الثالث: الذي يتناول انعكاسات فعالية إدارة المخاطر على أداء المنشآت

وقد قسم إلى:

المبحث الأول: انعكاسات فعالية إدارة المخاطر على الأسواق المالية.

المبحث الثاني: دور إدارة المخاطر في تحسين ربحية السهم.

الفصل الرابع: الذي يتناول الدراسة الميدانية.

الفصل الخامس: الذي يتناول النتائج والتوصيات.

ثم المراجع، وتليها ملحق الدراسة.



الفصل الثانى

الملاح العامة لإدارة المخاطر



الفصل الثاني

الملاح العامة لإدارة المخاطر

مقدمة:

تتسم إدارة المخاطر في عالم المال بأنها جزء أساسي في استراتيجية أى منشأة، بل تمثل استراتيجيات رجال الأعمال في اتخاذ القرارات الاستثمارية وبمثابة أداة هامة للمستثمرين ومديري صناديق الأسهم، لمساعدتهم على تنويع محافظهم المالية وتحقيق أقصى عائد لهم، حيث تبرهن إدارة المخاطر أنها تحقق الأهداف التكتيكية والعملية للمنشآت، وذلك للحد من التعرض للمخاطر التي توجه الأنشطة المصاحبة للمنشأة في أوقات الاضطراب المالي لاستثماراتها.

وقد كان لظهور إدارة المخاطر أمراً هاماً في دنيا المال والأعمال، وذلك لوجود ضرورات اقتصادية هامة تساعد على وضع إطار للمنشأة يدعم ويطور استراتيجياتها، ويساعدها على تنفيذ الأنشطة المستقبلية بأسلوب متناسق وفعال يتمثل فيما يلي:

- ١- استناد المنشأة على تنفيذ منظومة إدارة المخاطر بشكل استراتيجي يؤدي لتقليل المخاطر المحتملة، بل ويدفع لمزيد من الاستقرار المالي لها.
- ٢- التميز في إدارة المخاطر ينصب على خفض التكاليف وتنفيذ أفكار جديدة وخطط استراتيجية بطريقة سريعة.

وقد تناولت الباحثة الملاح العامة لإدارة المخاطر من خلال التعرض إلى ما يلي:

- المبحث الأول: إدارة المخاطر (المفهوم - الأهداف - المبادئ).
- المبحث الثاني: إدارة المخاطر (التصنيف - القياس).
- المبحث الثالث: دور آليات حوكمة الشركات في ضبط إدارة المخاطر.

المبحث الأول

إدارة المخاطر (المفهوم - الأهداف - المبادئ)

أولاً: مفهوم المخاطر:

تعرف المخاطر بأنها إمكانية حدوث شيء خطير أو غير مرغوب فيه أو يقصد بها الاختلاف في العائد المخطط (بن علي، ٢٠١٠، صفحة ٣٣١) أو أنها احتمال وقوع حدث سيؤثر على عملية تحقيق الأهداف ويتم قياس المخاطر من خلال أثرها واحتماليتها (جرامين-جميل، ٢٠١١، صفحة ٣٤)

ثانياً: مفهوم إدارة المخاطر:

تناول العديد من الكتاب والباحثين مفهوم إدارة المخاطر على أنها عملية تحديد وتحليل والاستجابة للمخاطر التي تواجه المنشآت، وكيفية استخدامها لقبول أو خفض أو نقل المخاطر التي تؤثر على تحقيق أهداف المنشأة.

وبشكل عام فقد أوضحت الباحثة مصطلح إدارة المخاطر من خلال مراجعة بعض التعريفات على النحو التالي:

قد عرفتها (Chickowsk, 2014) أنها تمثل أولويات الاهتمام في كل منشأة لمعرفة وتحليل المخاطر التي تتعرض لها، ومدى إمكانية تصحيحها وتقييمها من خلال اتباع البرامج الديناميكية الفعالة لإدارتها.

أما (Riley, 2014, pp. 3-4) فيصفها أنها تبني المنشآت لاستراتيجية إدارة المخاطر بفعالية عن طريق القيام بتحديد وتقييم وتحليل ومعالجة مخاطر المنشأة ورصدها والتقرير عنها.

كما يوضح (Hawkins, 2014, p. 3) إدارة المخاطر بأنها تدل على تحليل المخاطر التي قد تؤدي إلى خسارة المنشأة في المستقبل.